التعاون صلاحيات واسعة جدا تمكنها من فرض سيطرتها الكاملة على الجمعيات التعاونية. وقد أسفر هذا الوضع عن مشاكل عديدة أدت في مجملها الى عدم تمكن التعاونيات الزراعية من تحقيق الاهداف الموضوعة لها،ومن أهم هذه المشاكل ما يلي:

١ - التباطؤ الشديد في اجراءات تسجيل الجمعيات الجديدة، بحيث ان هذه الاجراءات قد تستغرق سنتين او اكثر في كثير من الاحيان، يكون الطلب خلالها تحت «البحث» من قبل الجهات «المختصة». ومن الواضح ان هنالك اهدافا عدة لهذا التباطؤ لا تخفى على احد. وبالاضافة الى الجوانب السياسية التي تتوخاها السلطة فيما يتعلق باجراءات التسجيل،فانها تأخذ ايضا بعين الاعتبار الآثار الاقتصادية المترتبة على المشروع المقترح، وسوف تتردد كثيرا قبل الموافقة على تسجيل اية جمعية قد تقلل من ارتباط الزراعة في المناطق المحتلة بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي.

٢ - المراقبة التامة للاوضاع الادارية والتمويلية للجمعيات، وخاصة فيما يتعلق بضرورة الحصول على الموافقة المسبقة قبل الحصول على اية قروض او مساعدات والتحكم في اوجه انفاقها بعد الحصول عليها. وكذلك ضرورة الحصول على الموافقة المسبقة على جميع المشاريع التي تنوي الجمعيات تنفيذها. ولا يخفى ان الحصول على موافقات كهذه قد يكون هو حجر العثرة الاساسي اما قيام الجمعيات بتحقيق اهدافها، كما حدث مثلا بالنسبة لجمعية جنين التي لم توافق لها السلطة حتى الآن على اي من مشاريعها التطويرية، رغم مرور اكثر من ثلاث سنوات على تأسيسها.

ومن اللافت للنظر ان العقبات التي تضعها السلطة بالنسبة لمصادر التمويل لا تقتصر على المساعدات والقروض التي تقدمها اللجنة المشتركة، بل انها تشمل ايضا المساعدات التي تقدمها الجمعيات الاحنبية المتخصصة، مثل جمعية انيرا، بالرغم من ان المصدر الرئيسي لتمويل هذه الجمعيات هو وكالة الانماء الدولية التابعة لوزارة الخارجية الامريكية.

ومن الملاحظات الهامة بالنسبة لمدى جدية السلطة في فرض رقابتها على الاوضاع التعاونية، ما قامت به من معاقبة بعض مدراء التعاون بسبب تجاوزاتهم لبعض التعليمات الصادرة لهم. ولا يخفى ما أدى اليه ذلك من تدهور واضح في معنويات الجهاز التعاوني.

وبالاضافة الى المشاكل التي تواجهها الحركة التعاونية من خلال تعاملها مع سلطة الاحتلال،فانها

تواجه مشاكل اخرى بالنسبة لتعاملها مع الجهات المسؤولة في عمان. وتشمل هذه المشاكل، على سبيل المثال، الاجراءات المطولة لتسجيل الجمعيات الجديدة لدى المنظمة التعاونية الاردنية. ولكن يجب التذكر مع ذلك بأن المنظمة التعاونية تقدم اشكالا كثيرة من الدعم بشروط سهلة. ويشمل ذلك تقديم القروض لها بمبالغ كبيرة وفوائد رمزية وانتداب عدد من المهندسين للعمل لدى هذه الجمعيات على حساب المنظمة التعاونية.

اخيرا يجب التأكيد ايضا على ان مشاكل التعاون في الضفة الغربية تنجم (بالاضافة الى العوامل السابقة) عن الانخفاض الملموس في مستوى الخدمات المساعدة المتوفرة لهذه الجمعيات مثل خدمات التدريب والتثقيف وتدقيق الحسابات والبحث العلمي. ويعود ذلك بشكل مباشر الى عدم وجود اي اتصال بين الجمعيات والمؤسسات التي كانت تتعامل بمثل هذه الخدمات وهي المعهد التعاوني واتحاد مراقبة الحسابات. كما ساعد على تراجع مستوى خدمات الارشاد حصول انخفاض شديد في عدد المرشدين التعاونيين، الذين انخفض عددهم من ٢٢ قبل الاحتلال الى ١٠ في سنة ١٩٨١. وقد حرم هذا الجهاز طيلة هذه الفترة من اية فرص تدريبية، سواء عن طريق الاردن او اسرائيل، مما اثر بشكل واضح على كفاءة العاملين فيه وروحهم المعنوية.

الاستنتاجات والتوصيات:

من الواضح ان الجمعيات التعاونية الزراعية لم تلعب دورا كبيرا في تنمية القطاع الزراعي في الضفة الغربية، لا قبل الاحتلال ولا بعده. ومره اخرى يجب التأكيدعلى ان ذلك يعود الى عوامل كثيرة يقع معظمها خارج نطاق مسؤولية العاملين في الجهاز التعاوني. ولكن نظرا للاوضاع الشاذة التي تمر بها المناطق المحتلة والتي اسفرت عن شلل شبه تام في خدمات الاجهزة المتخصصة بالتعامل مع القطاع الزراعي (مثل الارشاد الزراعي والبحث العلمي والاقراض الزراعي) فان للجمعيات التعاونية دوراً هاماً واساسياً في اية خطة تهدف الى تطوير هذا القطاع. لذلك فاننا نتقدم ببعض الاقتراحات من اجل رفع كفاءة التعاونيات الزراعية واعادة تنشيط القطاع الزراعي. ونأمل ان تتمخض هذه الندوة عن مزيد من الاقتراحات التي تعمل على تحقيق هذا الهدف:

١ - يجب الاستمرار في تقديم الدعم المالي الكافي للجمعيات التعاونية، ولكن على الاسس التالية:

أ - تجنب القروض النقدية الموسمية قدر الامكان والتركيز بدلا من ذلك على تقديم القروض العينية.